

اقتصاد

عصام شلهوب

العجز المالي يضع لبنان في المحذور
إفرايم: الخلاص بحكومة إنقاذ وطني

خضع الاقتصاد اللبناني لمحاولات شتى للتشخيص، اولها وضع برنامج ائمني من مؤسسة ايرفد هو الاول من نوعه في لبنان بهذا المستوى العلمي وهذه الشمولية، لكنه بقي حبرا على ورق. هذه المحاولة الجديدة لم تكن الوحيدة، بل تلتها دراسات اقتصادية وضعت في الادراج ولم يعمل على تنفيذ اي منها

مما لا شك فيه ان اهمال هذه الدراسات فاقم المشكلة وعقدها. فلو قامت الحكومات اللبنانية المتعاقبة بتبني اي من الخطط المدروسة، لكان لبنان اليوم في اجواء التعافي الاقتصادي. لكن غياب الرؤية الواضحة، وعدم تحمل الطبقة السياسية مسؤولية التخطيط للمستقبل، ادى الى تراجع القدرات الانتاجية للاقتصاد بشكل كبير في كل القطاعات.

كل ذلك حدث في ظل نمو مطرد للدين العام الذي تخطى 85 مليار دولار، مسجلا ما نسبته 152% من الناتج المحلي الاجمالي، وهذا ما جعل لبنان يحتل المرتبة الثالثة على لائحة البلدان الاكثر مديونية في العالم. علما ان صندوق النقد الدولي حذر من وصول الدين العام الى ما نسبته 180% خلال فترة قصيرة اذا استمر الارتفاع بالوتيرة الحالية.

كل هذا في ظل استمرار الاستنزاف في المالية العامة من خلال العجز والانفاق العام الكبير، وبطء النمو الاقتصادي الذي سجل تراجعاً نسبته 1% في العام المنصرم. رئيس لجنة الاقتصاد النيابية نعمة افرايم اكد لـ"الامن العام" ان لبنان دخل في المحذور من خلال عجز الموازنة العامة، ونمو دين عام من دون نمو في الاقتصاد، وعجز في الميزان التجاري. ودعا الى الدخول في التغيير البنوي الجذري.

نتائج الاحصاءات السنوية الاقتصادية جاءت سلبية في معظمها عام 2018. هل وصل لبنان الى المحذور ام ان هناك بعضا من امل؟

■ نتائج الاحصاءات السنوية الاقتصادية جاءت سلبية في معظمها عام 2018. هل وصل لبنان الى المحذور ام ان هناك بعضا من امل؟

□ وصلنا الى المحذور، لكن الامل موجود. لا نستطيع ان نستمر في بلد دينه العام يصل الى 80% بينما نمو الاقتصاد لا يتجاوز 1.5%. عجزه التجاري يصل الى 15 مليار دولار نصدّر بـ3 مليارات دولار ونستورد بـ18 مليارا، ولا يمكننا ان نستمر في ظل عجز موازنة عامة يتراوح بين 5 و6 و7 مليارات دولار. هذه المبالغ ستتم استدانته، وليس هناك بلد في العالم تصل نسبة العجز في موازنته الى 20% من دون ان يدخل في المحذور. اذا هناك ثلاثة عوامل تؤكّد لنا ذلك هي:

■ لكن هذا الطرح يمكن ان يدرج ضمن اطار المثالية. ماذا عن الوضع اليوم؟ □ الوضع اليوم يحتاج الى تشكيل حكومة في اسرع وقت ممكن، تكون فعالة ومنتجة وتحارب الفساد على ان تشكل من اصحاب الاختصاص، لان للسياسيين دورا مهما آخر. امامنا مشكلة وجودية لا يمكن حلها ومعالجة آثارها كأنها وجع ضرس. اعني بالانتاجية في الدولة، ومعرفة كيفية تشكيل الحكومات واتخاذ القرارات. لذلك ائمني على السياسيين اللبنانيين الاتفاق بصورة موحدة على شعار واحد هو الانتاجية، وهي النقطة الاساسية التي تساعدنا على خلق ادارة رسمية واتخاذ القرارات المناسبة الصحيحة بعيدا من القرار السياسي، من دون ان نغفل ضرورة تقوية وتحسين اللعبة السياسية حتى يتحول السياسيون الى ابناء مؤسسين للمثوية الجديدة.

■ لماذا الامل موجود؟ لان امام هذه الصعوبات والمعوقات يدفعنا الوجود الذي نئن منه الى الدخول في التغيير البنوي الجذري في لبنان، خصوصا وان المعالجات السابقة للاوضاع الاقتصادية كانت موضعية وعابرة ولم تعد تنفع.

■ لكن هذا الحل يحتاج الى قرارات جريئة؟ □ نحن في وضع لا نحتاج فيه الى الجرأة، ومجربون على عملية الاصلاح لاننا على مقربة جدا من الموت. لذا علينا اتخاذ القرار بعدم الموت.

■ هل هناك تجاوب سياسي مع هذا الطرح؟ □ التجاوب كبير من اعضاء لجنة الاقتصاد التي تضم كل الافرقاء والحزاب. انا على اقتناع تام بأن كلمة الانتاجية تجمع كل الافرقاء، على الاقل هذا ما لمستته خلال ستة اشهر، وهي



رئيس لجنة الاقتصاد النائب نعمة افرايم.

تخرجنا من زوارب السياسة اليومية. علينا ان ننتج بشكل جيد، ولندع السياسيين يتقاتلون في ما بينهم للسيطرة على الحصة.

■ كيف يتم الفصل بين الاثنين؟

□ من خلال قرار واحد من جميع الافرقاء السياسيين وهذا ما نعمل عليه. ينبغي خلق بيئة حاضنة للانتاجية في كل ادارات الدولة. لنترك الصراع السياسي في مكان آخر اذا اردنا للبنان ان يتعافى، والا فهناك الحل الثاني وهو الوصاية الخارجية.

■ المنتدى الاستثماري الذي عقد في لندن شارك فيه نصف الدول المانحة التي اسست لمؤتمر سيدر وتوصياته الاصلاحية. هل خسر لبنان جرعات الدعم من هذا المنتدى ومن مؤتمر سيدر نهائيا؟

□ لم يخسر لبنان اهداف المنتدى الاستثماري في لندن ولا نتائج مؤتمر سيدر، بل هما مثابة دافع للمسؤولين لاتخاذ القرارات الصحيحة. انا على يقين بأن الشروط التي وضعت لمنح اموال سيدر هي الاساس لعملية الانقاذ.

المالية الدولية، هل نحن امام اعلان لبنان دولة فاشلة؟

□ امام هذا الواقع، ومع بداية العام الجديد، ارجو العمل على تجنب الوصول الى الدولة الفاشلة. ثمة من يخاف من المسؤولين الوصول الى هذه المرحلة. تقف متعجبا وانت امام هذه الوقائع لتتساءل لماذا لم يتخذ القرار الجريء لانقاذ لبنان؟ بلدنا يعاني منذ سنوات من الابواب المشلعة والمفتوحة والتي حولته الى ساحة صراع دولية طغت فيها اولويات الدول على اولويات مصالح الوطن. مفهوم الوطنية والقومية اللبنانية فوق كل اعتبار. هذه الفلسفة تجسدت الى حد ما وبشكل واضح في الانتخابات النيابية التي جرت وفق النظام الانتخابي الجديد. كانت النتائج تبشر مستقبلا بأن الشعب سيصبح مسؤولا عن المحاسبة. انا ادعو الى ثورة قيم، لان ما وصلنا اليه لا يحل الامل بمستوى ثورات القيم وليس بمستوى التظاهرات والاضرابات. الهدف هو التغيير البنوي في قلب الانسان اللبناني للوصول الى ان يرفض انتخاب اي شخص الا بناء على رؤية واضحة يحاسب عليها.

■ امام الارقام السلبية التي ظهرت لغاية اليوم، هل تكفي تطمينات حاكم مصرف لبنان في هذه المجال ام ان الموضوع في حاجة الى قراءة اخرى؟

□ استطاع بالاتفاق مع المصارف فصل حماية الليرة عن الاقتصاد اللبناني لفترة زمنية. نحن اليوم لا نستطيع الدخول في مدرسة انهيار الليرة لدعم القوة التنافسية فقد تأخرنا على ذلك. الليرة سليمة لفترة، لكن الاقتصاد هو الذي يتألم. فرص العمل تنهار بشكل متسارع نتيجة ارتفاع الفوائد على الودائع بهدف الحفاظ على الليرة، لذلك نرى تراجع الاستثمارات في لبنان. الوضع يمكن ان يبقى كما هو لفترة، ولكن لا يمكن الاستمرار الى ما شاء الله.



كلمة هدر الوقت
اكبر من كلمة الفساد

لن يقدم لنا احد دولارا
واحدا اذا لم نحارب الفساد
ونعتمد الشفافية



■ لكن هذا الامر يحتاج الى حكومة والا فكل المعالجات لن تنفع؟ □ صحيح، لذا الجميع مدعو الى الانتهاء من هذا الوضع. الامر واضح بالنسبة الي وهو انه يجب تشكيل حكومة انقاذية غير سياسية، وعلى فخامة الرئيس ودولة الرئيس تحمل المسؤولية. انا على معرفة اكيدة بأن فخامة الرئيس صاحب قرارات جريئة.

■ بعد التصنيفات التي اطلقتها المؤسسات

25 عاماً
البركة عبر
الأجيال

الإستقلال - طرابلس - صيدا - شتورة - الكولا - الصنائع

أفضل مصرف إسلامي في لبنان
للسنة الثالثة على التوالي

01 747576

alBaraka

www.al-baraka.com Albaraka Bank s.a.l.

اللبنانية له مردود مهم جدا على الاقتصاد ما يخلق قيمة مضافة عبر زيادة النمو بنسبة 6 و7% سنويا، وهو امر متاح سيساعدنا على اعادة خلق آلية فرص العمل.

■ من يضمن عدم وجود الفساد في رؤوس البعض حتى تكون الطريق سالكة امام الاستثمار الصحيح؟
□ الشعب وقيام بنية قانونية وقضائية شفافة مئة في المئة.

■ هل السرقة والفساد وهدر المال العام هي اهم اسباب وصول لبنان الى حافة الهاوية؟
□ هناك عامل اخر هو هدر الوقت الذي كلف اكثر من الفساد. انا على استعداد لاجراء دراسة لتبيان حجم الخسارة التي مني بها لبنان من جراء هدر الوقت منذ 15 سنة لغاية اليوم تؤكد على ان هدر الوقت كانت كلفته اكبر من الفساد. عندما ننتظر 8 اشهر من دون تشكيل حكومة في ظل دين عام في حدود 85 مليار دولار ترتب عليه فائدة قيمتها في حدود 4 مليارات دولار، ونحن مازلنا في الانتظار. قياسا على ذلك هناك الوقت الذي ضاع من اجل الانتخابات الرئاسية، ومن اجل تشكيل الحكومات السابقة، واقفال مجلس النواب، وكلفة هذا الوقت الضائع تظهر في الدين العام. الارقام والعلم والحقيقة تؤكد ان للوقت ثمنا، ونحن ندفع اليوم ثمنا باهظا لاننا نقبع تحت دين عام يترتب عليه فوائد كبيرة. نحن في انتظار ازمة اكبر هي زيادة الفوائد على الدين العام اللبناني من خلال موضوعين: اول زيادة الفائدة على الدولار من خلال قرار البنك المركزي الاميركي رفع الفائدة نحو 1.1 و1.5% والتي ترفع حجم كلفة الدين 850 مليون دولار. ثاني التصنيفات الدولية التي ستؤثر بنحو نقطة او نقطتين. اي ان مجموع الفوائد الاضافية سترتفع الى 1.5 مليار دولار خدمة الدين الموجود، والذي يزداد بصورة مستمرة. لذلك من الواجب اتخاذ قرارات انقاذية سريعة.



التوظيف الذي في البنى التحتية اللبنانية له مردود مهم جدا.

ادعو الى ثورة قيم
لان ما وصلنا اليه لا يحل
الا بثورات القيم

والاتصالات والنفائات والطرق ليست ادوات لاستعمالها في السياسة وتكون موضع خلاف، لانها اصبحت من المحرمات وممنوع التلاعب بها سياسيا. إبعاد هذه القطاعات عن اللعبة السياسية يساعد على استقطاب رؤوس الاموال وادخالها الى البنى التحتية لتحقيق النمو الاقتصادي. اشير هنا الى ان الوقت الذي اعطي للسياسيين من اجل اتخاذ القرارات الجريئة لم يعد متوافرا. ارى انها المرة الاخيرة التي يتم فيها شراء الوقت قبل الانهيار. لذلك علينا تشكيل حكومة يمكن ان اطلق عليها "لاقطه الصواعق" لانها ستكون كمن يقول لجميع المستثمرين العرب والاجانب ان في استطاعتكم التوظيف وبشكل امن في البنى التحتية. والتوظيف الذي في البنى التحتية

■ هل تعتقد ان الافق بات مسدودا امام المؤمنين والصامدين في الاستثمار والعمل والبقاء في لبنان؟
□ فتح الافق هو في اتجاه واحد. تشكيل حكومة توحى بالثقة لمحاربة الفساد واعتماد الشفافية، وهما امران مهمان جدا لانه لم يعد هناك من سيقدم لنا دولارا واحدا اذا لم نعتمد هذا الاسلوب.

■ لكن الامر يرتبط بعملية الاصلاح وفق الشروط التي وضعها مؤتمر سيدر؟
□ كل ما يحدث يصب في اتجاه محاربة الفساد والشفافية. يجب ان نكون واضحين وواقحين في موضوع محاربة الفساد، لانه اذا لم ننصرف على هذا الاساس فالمعادلة ستنهار. هناك طريق واحدة للخلاص تمر بحكومة انقاذ وطني تسمى "لاقطه صواعق" تضم اشخاصا يؤكدون للمجتمع الدولي ان الموضوع لا يتعلق بالمراكز السياسية بل بالمراكز المنتجة، وهناك ثلاثة شروط لذلك: الشفافية المطلقة، الخبرة، الانتاجية. يضاف اليها ابعاد المحادثات السياسية داخل مجلس الوزراء عبر قرارات تقنية. اي ان الكهرباء والمياه